

السياسة الوطنية للتنمية السياحية في الجزائر

خالدي أحمد
طالب دكتوراه علوم
جامعة الجلفة

الملخص:

تعتبر قضية التنمية السياحية من القضايا المعاصرة التي زاد الاهتمام بها نظرا للمردود الاقتصادي الهام لها، إذ عملت الدول على إدراجها ضمن السياسات الوطنية للتنمية من خلال زيادة الاستثمار العام فيها وتشجيع القطاع الخاص في إنشاء المشاريع السياحية، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الارتقاء بالسياحة، من خلال بعث سياسة جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق العالمية للسياحة في إطار شروط التنمية المستدامة. الكلمات الدالة: التنمية السياحية ، النشاط السياحي، السياسة السياحية.

Résumé:

La question du développement touristique est l'un des enjeux contemporains qui suscite un intérêt croissant du fait des retombées économiques importantes : les pays ont travaillé à les intégrer dans les politiques nationales de développement en augmentant les investissements publics et en encourageant le secteur privé à développer des projets touristiques. Par le lancement d'une nouvelle politique visant à développer et promouvoir le produit touristique algérien et à l'intégrer dans le marché mondial du tourisme dans le cadre des conditions du développement durable.

Mots clés : Développement touristique. Activité touristique. La politique du tourisme.

المقدمة:

لم تعد السياحة اليوم مجرد نشاط إنساني ترفيهي فقط بل أصبحت صناعة تعرف بـ «صناعة السياحة» لها قواعد وأسس وتوضع لها الاستراتيجيات والدراسات والخطط كما توصف بأنها صناعة اللاملموس في عالم ملموس¹، فهي نشاط خدماتي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى.

ويعد قطاع السياحة رائدا في خلق التشابكات مع بقية الفروع والأنشطة الاقتصادية ، وقد نجم عن تنمية النشاطات السياحية نتائج وأثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية و عمرانية عظيمة وكان لها أثر واضح ترقية وتحسين حياة المجتمعات و الشعوب في عصرنا ، الأمر الذي استدعى جذب الاهتمام الرسمي إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول إلى الأهداف المرجوة ، وقد ترتب على ذلك اعتماد وتبني أسلوب التخطيط السياحي كعلم متخصص يتناول بالدراسة

و التحليل و التفسير جميع عناصر المنتج السياحي و يعمل على تطويرها و تنميتها.

ونظرا لتعاضد دور السياحة في التنمية الاقتصادية للدول والاهتمام المتزايد بها كصناعة ذات مردود اقتصادي كبير، عملت الدول على إدراجها ضمن السياسات الوطنية للتنمية وعلى تشجيع الاستثمار في إنشاء المشاريع السياحية بمختلف الوسائل كتقديم التحفيزات القانونية و الجبائية وغيرها وكذلك رفع مساهمة الدولة في إنشاء مشاريع البنى التحتية وغيرها.

عند تبني الدولة لسياسة عامة للتنمية و الإنعاش الاقتصادي تقوم مختلف القطاعات بتبني سياسات قطاعية يعبر عنها عن طريق مخططات توجيهية و برامج للتنمية قد تكون شاملة لتراب الوطن أو خاصة بكل إقليم أو متخصصة، كما يعهد لهيئات معينة تنفيذ هذه السياسة ويتم دعم هذه السياسة بنصوص قانونية و تنظيمية تسمح بتنفيذ هذه الاستراتيجيات.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الارتقاء بالسياحة، من خلال بعث سياسة جديدة تهدف إلى تنمية و ترقية المنتج السياحي الجزائري و إدماجه في السوق العالمية للسياحة في إطار شروط التنمية المستدامة، بالموازاة مع الإصلاحات القانونية والإدارية والمالية التي سبق و أن شرعت فيها ومن ضمنها إصدار جملة من القوانين و التشريعات الخاصة بالتنمية السياحية و ترقية الاستثمار والعقار الموجه للاستثمار عموما و السياحي بصفة خاصة.

في ظل هذه المساعي صدر القانون 01/03 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة والذي يعتبر القانون التوجيهي لسياسة التنمية السياحية في الجزائر والذي حاول المشرع من خلاله وضع الخطوط و المبادئ والأهداف الأساسية لسياسة التنمية السياحية، وفقا لأهداف السياسة الوطنية لهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، فما هي معالم وأبعاد هذه السياسة السياحية وأهدافها العامة وما هي أدوات تنفيذها ؟

وحيث أنه لا يمكن التكلم عن استثمارات سياحية دون وجود تصور لتنمية السياحة وفق إستراتيجية واضحة وشاملة، لابد لنا من معرفة مفهوم التنمية السياحية وأنواعها ومتطلباتها بصفة عامة، وهو ما سنحاول دراسته في المحور الأول ولأن هذه التنمية السياحية هدف لسياسة سياحية تعبر عن توجه الدولة وإرادتها للنهوض بالقطاع السياحي سنتطرق للمفهوم العام للسياسة السياحية وأنواعها ومختلف السياسات المتبعة في الجزائر في المحور الثاني، لنخصص المحور الثالث لدراسة السياسة السياحية الحالية و التي انتهجتها الجزائر مطلع الألفية الحالية، على أن نعالج في المحور الرابع التعرف على استراتيجيات و برامج التنمية المسطرة لتنفيذ هذه السياسة .

المحور الأول: ماهية التنمية السياحية

أولا/ مفهوم التنمية السياحية:

1/ تعريف التنمية السياحية:

لم يعرف المشرع الجزائري التنمية السياحية بل اكتفى بتبيين الهدف منها وسبل تحقيقها، حيث نصت المادة 09 من القانون 03/01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة بأنه: « تهدف التنمية السياحية إلى رفع قدرات الإنتاج السياحي خاصة عن طريق الاستثمار السياحي مع الحرص على تامين التراث السياحي الوطني»².

وبالرجوع إلى الفقه فإنه توجد مفاهيم عديدة للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد

السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية³.

ويعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي من خلال إيجاد التوازن بين المطالب التنافسية والمتعارضة أحيانا على قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار الايجابية للتنمية السياحية مع تقليل النتائج السلبية⁴.

كما تعرف بأنها: «تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، وزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية»⁵.

كما يعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ومتداخلة بعضها مع البعض، تقوم على محاولة علمية وتطبيقية والوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من إطار طبيعي وإطار حضاري والمرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية⁶.

2/ مراحل التنمية السياحية:

هناك عدة نماذج لمراحل التنمية السياحية لكننا سنحاول التطرق للمراحل التي يكاد يجمع عليها الباحثين وهي⁷:

- 1- مرحلة الاكتشاف: ويتم فيها اكتشاف القدرات السياحية للمقصد السياحي
- 2- مرحلة النمو: وفيها يبدأ تطوير الموارد السياحية للمنطقة
- 3- مرحلة الانطلاق: وفيها تأخذ الدولة بمبدأ التخطيط والتوسع السياحي
- 4- مرحلة النضج: وهي التي تظهر فيها المنطقة على الخريطة السياحية، ويتكامل فيها المنتج السياحي بعناصره المتعددة .

3/ أهميتها التنمية السياحية وأهدافها:

لا شك أن التنمية السياحية أحد أساليب تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة عن طريق التزام التجانس والتوافق والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية لإحراز التقدم في أسلوب الحياة ومستوياتها وتحقيق الرخاء للمواطنين، ولا يتصور أن تحقيق ذلك الهدف النهائي السامي إلا بتحقيق الأهداف المحلية في كل قطاع إنتاجي وخدمي ومن بين هذه القطاعات القطاع السياحي، فالعمل على تحقيق التنمية السياحية بالمعنى المتكامل هو هدف بحد ذاته وفي نفس الوقت هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة⁸.

ومن أهم أهدافها:

- 1- تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية، وأيضا ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية من الإيرادات بالعملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي الخارجي والداخلي.

- 2- توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة: وذلك لأن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفف من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع.
 - 3- تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم: تؤدي التنمية السياحية إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في مناطق البلاد المختلفة خاصة أن المواقع الحضارية والأثرية والدينية تتوزع بين مختلف أرجاء البلاد من شماله إلى جنوبه مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم خاصة المتخلفة منها اقتصاديا من خلال إيجاد عمل وتحسين المستوى المعيشي لأبناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الأفراد واستغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم.
 - 4- تنشيط التجارة وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يزيد من حجم التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو دخل الفرد والدخل القومي في قطاع التجارة والخدمات .
 - 5- المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية و تجميلها وترقيتها.
- 4/عناصر التنمية السياحية:

تتكون التنمية السياحية من عناصر عدة أهمها⁹:

- أ- عناصر الجذب السياحي: وتشمل العناصر الطبيعية والثقافية كأشكال السطح والمناخ والغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الدينية والأثرية والتاريخية.
- ب- النقل بأنواعه المختلفة: (البري، البحري، الجوي).
- ج- أماكن الإيواء بأنواعها المختلفة: (الفنادق، شقق الإيجار، وبيوت الضيافة).
- د- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها: (كالإدارة والإعلان السياحي، وشركات السفروالصناعات التقليدية والبنوك)
- هـ- خدمات البنية التحتية: كالمياه والكهرباء والاتصالات والطرق والمطارات وغيرها

ثانيا/ التنمية السياحية المستدامة:

1/ مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر هذا المفهوم لأول مرة سنة 1987 في تقرير اللجنة العالمية للتنمية و البيئة بعنوان « مستقبلنا المشترك»، و الذي شرع في إعداده منذ سنة 1983 ، وقد عرفت اللجنة التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم¹⁰.

ولقد عرفها المشرع الجزائري في الفقرة الرابعة من المادة 03 من القانون 03/01 السالف الذكر بأنها: «نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية و التراث الثقافي للأجيال القادمة» .

2/ مفهوم السياحة المستدامة:

تبنت المنظمة العالمية للسياحة قواعد الاستدامة للسياحة وبلورت أسس التنمية المستدامة في مجالات التخطيط السياحي و دراسات التنمية، وقد عرفت التنمية السياحية المستدامة بأنها تلك التي تلبى احتياجات السياح والمواقع المضيافة، بالإضافة إلى حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وهي بذلك القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة¹¹. كما تعرف أيضا بأنها « التنمية التي يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية»¹².

وعرفها الاتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات عام 1993 بأنها « نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة العمرانية»¹³.

وقد تبنت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول مبدأ التنمية المستدامة من خلال سياسة تهيئة الإقليم التي جاء بها القانون 01/20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والتنمية المستدامة للسياحة من خلال القانون 03/01 السالف الذكر، وقوانين أخرى أهمها القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

المحور الثاني: تطور السياسة الوطنية للتنمية السياحية

ترسم الحكومات سياسات معينة للتعامل مع مختلف التحديات والمتطلبات لتسيير أمور الدولة في مختلف المجالات وذلك من خلال برنامجها الحكومي، وتختلف هذه السياسات بحسب الأولويات والظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويعد القطاع السياحي أحد هذه المجالات التي ترسم لها السياسات العامة.

ولقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال عدة برامج وسياسات لتنمية قطاع السياحة، سنحاول التعرف عليها وتقييم نتائجها، لكن قبل ذلك لابد من تحديد مفهوم السياسة العامة للتنمية السياحية وتبين أنواعها ومتطلباتها ليتسنى لنا بعد ذلك دراسة و تقييم السياسات المتبعة في الجزائر لتنمية النشاطات السياحية.

أولاً: مفهوم السياسة السياحية

تتبنى الدول السياسات العامة للتنمية السياحية بقانون بحيث تصبح ملزمة لكافة أجهزتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، ويجب أن تشمل هذه السياسة السياحية الشاملة على أهداف العامة وأساليب تحقيق تلك الأهداف في صورة استراتيجيات عامة ومستقبلية تهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين السياحة وغيرها من قطاعات الإنتاج والخدمات¹⁴.

1/ تعريف السياسة السياحية: هي مجموعة من السلوكيات والخطط الإدارية والإرادية الهادفة إلى تطوير وتنمية السياحة ووسائل التحكم بها¹⁵، وتمثل الإطار العام للتحرك السياحي وتتفرع عنها عدة استراتيجيات تفصيلية لكل جانب من جوانب السياحة كإستراتيجية:- التسويق - التنظيم السياحي - التسهيلات السياحية - استخدامات الأراضي - التدريب والتعليم - نشر الوعي السياحي - حماية البيئة والتوسع في المحيطات الطبيعية وغيرها.

2/- أنواعها¹⁶:

1- سياسة التهيئة والتطوير السياحي: هدفها تطوير وترقية المنتج السياحي وتمثل في :

أ/ السياسة التقليدية: وهي عبارة عن خطة عامة تنطلق منها هذه السياسة لخلق منظومة كاملة من التجهيزات كشق الطرق وبناء الفنادق والمطاعم.... وكذا الأماكن اللازمة للاستقبال وقضاء العطل ويشترط في هذه السياسة مراعاة التوازن البيئي

للمحيط.

ب/ السياسة النظامية: يوجد نوعين من هذه السياسة، الأولى نظامية مخططة تعتمد على التحليل النظامي للمحيط السياحي ، ويعتمد التحليل على مجموعة من المعايير مثل : عوامل الجذب الايكولوجية والعوامل التكنولوجية، والثانية سياسة مطبقة على المحطات والوحدات الصغيرة.

ج/ السياسة المتعددة الأبعاد: وهي عبارة عن إعداد خطط إنجاز عدة مشاريع مختلفة وفي مناطق مختلفة في وقت واحد و بانتظام.

د/ السياسة الجهوية الإقليمية: التخطيط الجهوي حسب المنظمة العالمية للسياحة هو نتيجة للنشاطات المتعلقة بالبلدان المتجاورة والتي تهدف إلى التنسيق والتوفيق بين سياستها سواء على مستوى الحدود أو نطاق أوسع، أو عن طريق سياسة تكميلية فيما بينها.

2- السياسة الحفظية: تعد من أهم السياسات السياحية التي تساعد على تنشيط وتنمية السياحة وتنقسم إلى:

أ/ سياسة حفظ التراث التاريخي والفني¹⁷: وذلك من خلال تامين وهذه الموارد وحمايتها عن طريق تصنيفها وضع الآليات القانونية لحمايتها.

ب/ سياسة حفظ المحيط الطبيعي: يتسبب السياح في إحداث أضرار للطبيعة بالفضلات، وتدهور المحيط الطبيعي والتوسع في المنشآت السياحية، ومن أجل الحد من هذه الأخطار الطبيعي تلجأ الدولة المضيفة إلى وضع إجراءات حمائية للحفاظ على محيطها الطبيعي حتى تحافظ على جاذبيته، وهذا ما سيتضمن إقبال السياح على هذه المناطق ومنه استمرار تحقيق الأرباح.

ج/ سياسة حفظ الوسط الاجتماعي: تقوم بعض الدول السياحية بإتباع سياسات خاصة بحماية الوسط الاجتماعي للأهالي من أجل الحفاظ على ثقافتها عاداتها وتقاليدها وأصالتها وهذا نظرا للتأثير الاجتماعي الذي يتركه السياح الأجانب في البلدان التي يزورونها، كاستهلاك الكحول مثلا.

ثانيا/ تطور سياسة التنمية السياحية في الجزائر

1/ سياسة التنمية السياحية قبل 1989

ورثت الجزائر بعد الاستقلال بنية تحتية متدهورة وضعيفة ، بالإضافة إلى وضع اقتصادي واجتماعي كارثي ولم يكن القطاع السياحي استثناء ، لذلك لم تولي الدولة آنذاك أهمية كبيرة للقطاع السياحي ، لذلك تميزت الفترة الممتدة بين 1962 إلى 1966 باعتماد الدولة لسياسة سياحية حفاظية، وذلك من خلال إحصاء الممتلكات السياحية وصيانة الإرث الثقافي ، كما قامت بمحاولة جمع المعطيات الخاصة بمنطق التوسع السياحي القابلة للهيئة ووضع هياكل لتسيير وتنمية القطاع السياحي .

لقد تم تحديد ثلاث مناطق توسع سياحي وتتمثل في منطقة غرب العاصمة وتضم موريقي وسيدي فرج وتيبازة ، ومنطقة وهران (الأندلسيات) ومنطقة الشرق وتضم الحمادين وسرايدي والقالة.

أما في ما يخص الجانب التنظيمي فقد تم الإبقاء على الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي (هذا التنظيم أنشئ من طرف المعمرين سنة 1931) والذي أصبح يعرف بعد ذلك بمركز التنمية السياحية، كما تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري

للسياحة بموجب الأمر 62/27 ONAT والذي يعمل تحت وصاية وزارة الشبيبة والرياضة والسياحة حيث أوكلت له مهمة الوصاية والرقابة على الهيئات السياحية والعمل على ترقية المنتج السياحي وتسيير الممتلكات السياحية الشاغرة، كما أنشأت لجنة تسيير الفنادق والمطاعم COGEHORE سنة 1963 التابعة لنظام تسيير الممتلكات للديوان الوطني للسياحة، ليتم سنة 1963 تأسيس وزارة السياحة والتي أوكلت لها مهمة تنظيم وتحضير إستراتيجية للتنمية السياحية، وفي نفس السنة تم إنشاء الوكالة السياحية الجزائرية ATA والتي تتبع الديوان الوطني الجزائري للسياحة ويتمثل دورها في تنظيم رحلات سياحية عبر التراب الوطني.

مما سبق يمكن القول أن الدولة الجزائرية في تلك الفترة لم تولى أهمية للنشاط السياحي بل اعتبرته نشاطا ثانويا نظرا للتحديات التي كانت تواجهها الدولة غداة الاستقلال.

أ/ سياسة التنمية السياحية وفقا لميثاق السياحة 1966

بدأ الاهتمام الفعلي بالنشاط السياحي في الجزائر سنة 1966 حيث تم وضع سياسة لتنمية السياحة وإدراجها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية من خلال إصدار «ميثاق السياحة» (الأمر 66/62)، ثم تم إصدار المرسوم 66/75 المتضمن لمناطق التوسع السياحي بغرض تصنيفها وحمايتها.

ولقد نص ميثاق السياحة لسنة 1966 على التوجهات والأهداف الأساسية لتنمية القطاع السياحي والمتمثلة في:

- إدراج النشاطات السياحية شكل منسجم ضمن تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية
- وضع برامج لتثمين وتنمية الموارد السياحية وتنظيم المناطق السياحية وحمايتها
- التوجه نحو السياحة الدولية من أجل جلب العملة الصعبة لتمويل خطة التنمية الاقتصادية.
- خلق مناصب شغل جديدة
- إنشاء مراكز للتكوين السياحي والفندقي لتأهيل اليد العاملة
- بناءا على تلك الإستراتيجية تم التركيز على إنشاء هياكل استقبال ذات طابع بحري بالنسبة للإقامة وذات طابع صحراوي بالنسبة للرحلات، لكن هذه المشاريع واجهت مشاكل ف التسيير بسبب عدم التوازن بين المورد بالعملة الصعبة وسياسة استيراد التجهيزات السياحية.

ب/ مخططات التنمية الوطنية كآلية لتنفيذ سياسة التنمية السياحية:

اعتمدت الجزائر على مخططات التنمية الوطنية لتنفيذ سياستها ومنها سياسة التنمية السياحية التي قررتها الدولة من خلال «ميثاق السياحة 1966».

1- المخطط الثلاثي 1967-1969:

ركز هذا المخطط على الأهداف المادية المتمثلة في زيادة طاقات الإيواء عن طريق تدعيم الحظيرة الفندقية بـ 13081 سرير مخصص للسياحة الشاطئية والصحراوية والحضرية والحمامات المعدنية، حيث خصصت الدولة 285 مليون د ج، بهدف تطوير المنشآت القاعدية الخاصة باستقبال السواح¹⁸.

2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

يعد هذا المخطط استمرار للسياسة السياحية الوطنية لرفع طاقات الإيواء ، وذلك بتحقيق حوالي 90000 سرير وانجاز ثمانية حمامات معدنية ، لكن ما يميز هذا المخطط هو إنشاء العديد من الهياكل وهي¹⁹:

- الشركة الوطنية للفندقة والسياحة

- الشركة الوطنية للسياحة

- مؤسسة الأشغال السياحية ETT

3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

عملت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى متابعة عمليات التهيئة السياحية الغير منجزة خلال المخططين السابقين ، بالإضافة إلى انجاز مشاريع جديدة بغية الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـ 25000 سرير ، كما تميزت هذه الفترة بتشجيع وتنظيم المبادرات الفردية.

يمكن القول هنا أن السياسة السياحية الوطنية حتى سنة 1977 ، ركزت على تنمية طاقة الإيواء السياحي خاصة الذي يخدم السياحة الخارجية ، لكن رغم ذلك يلاحظ ضعف الحصيلة المنجزة من المشاريع المبرمجة ، ويرجع ذلك إلى²⁰:

- ضعف الموارد المالية

- ضعف القطاع وعجزه خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية

- ضعف مساهمة الدولة في هذا المجال والتي تقدر بـ 0.9 بالمائة من المبلغ الإجمالي للاستثمارات.

2/ سياسة التنمية السياحية بعد الإصلاحات للفترة 1980-1990

أ- الإستراتيجية الجديدة لتنمية وتطوير قطاع السياحة:

نظرا للضعف والعجز المسجل لقطاع السياحة تقرر اعتماد إستراتيجية جديدة من أجل تطوير قطاع السياحة و احصاء القدرات السياحية و حمايتها وذلك من أجل رسم الخريطة السياحية للجزائر²¹ ، وتتمثل المحاور الأساسية لهذه الخطة في²²:

- اقامة مخطط رئيسي للتهيئة السياحية

- تعزيز قدرات الدراسة والانجاز

- لا مركزية الاستثمارات السياحية

- ترقية السياسة الوطنية المتعلقة بالتنشيط والترفيه

- تشجيع السياحة الدولية وترقيتها

- إعادة الاعتبار للمهنة الفندقية والسياحة

- تعزيز التشريع والتنظيم الرامي إلى حماية الموارد السياحية الطبيعية والتاريخية للبلاد وذلك مخططات التنمية الوطنية.

ب- إعادة هيكلة المؤسسات السياحية ولا مركزيتها:

تميزت هذه الفترة بتنفيذ إصلاحات على مستوى إعادة هيكلة المؤسسات السياحية وذلك بحل الوكالة الوطنية الجزائرية

للسياحة وإنشاء مؤسسات أخرى تحل محلها تمثلت في²³:

- الشركة الوطنية ALtour SN و المكلفة بتسيير الوحدات الشاطئية و الصحراوية مقرها في تيبازة.

- الشركة الوطنية للفنادق الحضرية SNHU مقرها المدينة

- الديوان الوطني للمؤتمرات و الملتقيات ONCC، مقرها ببنادي الصنوبر

- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية L، ENET مقرها بسيدي فرج

- الديوان الوطني الجزائري للسياحة L، ONAT مقره بالجزائر العاصمة

ج- التنمية السياحية ضمن مخططات التنمية الوطنية:

1- المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

تميز هذا المخطط بالاهتمام بالتوازن الجهوي في التنمية على عكس المخططات السابقة، واهتم بتوسيع الحظيرة الفندقية خاصة الحضرية و الصحراوية و توسيع الحمامات المعدنية ، بالإضافة إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي من طرف الجماعات المحلية و القطاع الخاص كأنماط من المشاريع المستقبلية، حيث اعتمد المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية على تطوير 10 مناطق ساحلية و 8 منابع حموية.

2- المخطط الخماسي 1985-1989:

اهتم هذا المخطط بالسياحة الداخلية على غرار تنفيذ برامج خاصة لإستقبال السياح الأجانب ، وأهم ملامح هذا المخطط :

- متابعة سياسة التهيئة السياحية

- تطوير الحمامات المعدنية و المراكز السياحية

- لا مركزية الاستثمارات و تنوع المتعاملين من جماعات محلية و قطاع خاص و مؤسسات عمومية

- التحكم في الطلب السياحي المتنوع

و تتميز هذه المرحلة بتوسع مساهمة القطاع الخاص في المجال السياحي حيث ساهم بنسبة 48 بالمائة من طاقة الإيواء الإجمالية.

المحور الثالث: السياسة السياحية الوطنية الحالية

رأينا أن أي سياسة لتنمية السياحة تقوم بتحديد الأهداف و المبادئ العامة و سبل و وسائل التنفيذ وذلك عن طريق قانون يرسخ هذه السياسة لتصبح ملزمة لكل الهيئات و الفاعلين في القطاع ، وهكذا جاء القانون رقم 03/01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة²⁴ ، ليحدد معالم هذه السياسة و يبين أهدافها الأساسية و يضع لها الإطار القانوني المناسب من خلال توجيهات عامة بخصوص كل الجوانب المتعلقة بترقية و تطوير النشاط السياحي و تنميته.

وتعد هذه السياسة الوطنية للتنمية السياحية امتداد للسياسة الوطنية لتهيئة الاقليم و تنميته المستدامة .

أولا: تحديد الأهداف لسياسة التنمية السياحية:

يحدد هذا القانون شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية و تدابير و أدوات تنفيذها ، و يهدف إلى إحداث محيط محفز

و ملائم من أجل²⁵:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.
 - إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية الجزائرية.
 - تنوع العرض السياحي الجزائري وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية .
 - تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.
 - المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة .
 - تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
 - تحسين نوعية الخدمات السياحية.
 - ترقية وتنمية الشغل في المجال السياحي.
 - التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.
 - تثمين التراث السياحي الوطني.
- الأهداف النوعية : تهدف الدولة من الدعم الموجه للنشاط السياحي إلى تحقيق²⁶:
- إعطاء دفع للنمو الاقتصادي
 - إدراج التنمية السياحية ضمن ديناميكية التطور والتكيف التكنولوجي
 - تشجيع إستحداث مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها
 - ترقية نشر الاعلام ذي الطابع التجاري والاقتصادي والمهني المتعلق بقطاع السياحة
 - تشجيع كل عمل يرمي إلى رفع عدد المواقع و هياكل الاستقبال الموجهة للسياحة
 - تشجيع القدرة التنافسية داخل القطاع
 - ترقية محيط ملائم لتحفيز روح المبادرة وتطوير السياحة
 - إعتداد سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الاحترافية وروح الابداع والابتكار
 - تمكين المستثمرين من الاستفادة من الأدوات والخدمات المالية الملائمة مع متطلباتهم
 - تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة ملفات تمويل المشاريع السياحية
 - تشجيع بروز محيط اقتصادي وقانوني يوفر الدعم للأنشطة السياحية ويضمن شروط ترقيتها و تثمينها في إطار منسجم

ثانيا: المبادئ العامة التي تحكم عملية التنمية السياحية:

نص هذا القانون عن مجموعة من المبادئ العامة التوجيهية التي تحكم التنمية السياحية :

- (1) أضفى المشرع على عملية ترقية وتنمية الأنشطة السياحية طابع المصلحة العامة: وبالتالي تستفيد من دعم الدولة و الجماعات الاقليمية.....
- (2) إخضاع التنمية السياحية لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والمتاحات الثقافية والتاريخية وهذا بغرض

حماية أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي وديمومته.

3) تقوم تنمية الأنشطة السياحية على المبادئ والكيفيات المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي نص عليه القانون 01/20.

4) ضرورة احترام برامج التنمية السياحية لمبدأ الاستغلال العقلاني والمتوازن لكل الموارد التي تزخر بها البلاد.

5) دعم الدولة للتنمية السياحية: وذلك من خلال:

أ- توفير الدولة للشروط الضرورية لترقية الاستثمار السياحي: على أن تكون الأولوية للبرامج الخاصة بتنمية وتطوير الأنشطة السياحية داخل مناطق التوسع السياحي، حيث تتكفل الدولة بكل الأعباء المترتبة على إعداد الدراسات وأشغال التهيئة القاعدية وإنجاز مناطق التوسع السياحي.

ب- إلزامية إدراج التنمية السياحية ضمن السياسات القطاعية لجميع للإدارات العمومية و الجماعات الإقليمية و الهيئات العمومية الأخرى.

ج- تشجيع الدولة للاستثمار السياحي حيث على الدولة أن تتخذ إجراءات و أعمال الدعم و تقدم المساعدات و تمنح الامتيازات المالية و الجبائية الخاصة بالاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية السريعة و المستدامة للسياحة و استحداث آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني²⁷،

د- كما تسعى لاستحداث أدوات أخرى لدعم عملية التنمية السياحية²⁸.

هـ- استفادة مناطق التوسع السياحي و المنابع الحموية من نظام التحفيزات المقرر في القانون 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار²⁹.

ثالثا: الأحكام الخاصة بمختلف عناصر التنمية السياحية:

1/ الأحكام الخاصة بالتهيئة السياحية³⁰:

- تتم تهيئة و إنجاز المنشآت السياحية طبقا للمواصفات المحدد في الخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لكل ولاية w.sdat.

- يجب أن يساهم مخطط التهيئة السياحية في:

✓ التنمية المنسجمة للمنشآت و الهياكل السياحية

✓ الاستغلال العقلاني لمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية و الحفاظ عليها.

✓ إدماج الأنشطة السياحية في أدوات تهيئة الإقليم.

- يجب أن تتم التهيئة السياحية في إطار احترام الأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي و العمراني.

- اسند القانون مهمة تنفيذ و متابعة عملية التنمية السياحية لهيئة عمومية تنشأ لهذا الغرض تسمى بـ « الوكالة

الوطنية لتنمية السياحة » حيث تتولى كل عمليات اقتناء و تهيئة و ترقية و إعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل

مناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية المعدة لإنجاز المنشأة سياحية³¹.

2/ أحكام خاصة بالمنابع الحموية³²:

- تكتسي عمليات تحديد وتشخيص وتثمين منابع المياه الحموية طابع المنفعة العامة ، وتتكفل الدولة بهذه العمليات.
- يتم اعداد حصيلة للمنابع الحموية وتحين بشكل دائم من طرف الهيئة المختصة بذلك.
- خضوع عملية استغلال واستعمال المياه الحموية لنظام الامتياز وطبقا لدفتر شروط .

3/ أحكام خاصة بترقية الموارد البشرية والمراقبة³³:

- تشجيع الدولة تطوير التكوين المتخصص لمهن السياحة وتسهر على توسيع مجال الترقية والإعلام السياحيين وذلك عن طريق:
- ✓ الادماج المكثف لحرف السياحة ضمن المنظومة الوطنية للتكوين المهني.
- ✓ إنشاء مؤسسات تكوين جديدة في مختلف الشعب السياحية.
- ✓ تشجيع إنشاء مؤسسات تكوين متخصص في السياحة من طرف الخواص.
- ✓ استحداث بكالوريا مهنية في السياحة.
- ✓ فتح شعب في الاقتصاد السياحي على مستوى التعليم العالي.
- خضوع الخدمات والأنشطة السياحية لمقاييس النوعية والتصنيف والاستغلال المنصوص عليها قانونا.
- إعادة الاعتبار لوظيفة رقابة الأنشطة السياحية وشروط ممارستها من طرف الادارة المكلفة بالسياحة والهيئات المعنية.

4/ الأحكام الخاصة بالترقية والإعلام السياحي³⁴:

- تكتسي الترقية السياحية طابع المنفعة العامة وتقع على عاتق الدولة وبالتالي :
- ✓ تستفيد من كل اشكال الاعانة والدعم من الدولة والجماعات الاقليمية.
- ✓ تنشأ هيئة عمومية تسمى « الديوان الوطني للسياحة » تسند إليها مهمة تاطير الترقية السياحية .
- ✓ تساهم في الترقية السياحية الدواوين المحلية للسياحة والجمعيات وكذا الممثلات الدبلوماسية والقنصليات.
- تشكل الترقية السياحية لأداة الميزة لتثمين التراث والقدرات والمؤهلات السياحية.
- تتضمن عملية الترقية : دراسات السوق وبرامج الاتصال وجميع اشكال التسويق كالمعرض والمنشورات ووسائل الاعلام المتخصصة والتقنيات العصرية.
- ينشأ بنك معلومات خاص بالقطاع السياحي.

وهكذا نجد أن هذا القانون قد وضع اللبنة الأساسية لتطوير وتنمية السياحة في الجزائر ، واكد عزم الدول للنهوض بهذا القطاع ، حيث حدد الأهداف الأساسية لإستراتيجية التنمية السياحية والمبادئ العامة لهذه السياسة السياحية والأحكام العامة لكل عنصر من عناصر التنمية السياحية (التهيئة السياحية ، الترقية السياحية ، الموارد البشرية ، والإعلام السياحي أو الترويج) حيث أضفى على عملية تطوير وتنمية كل عنصر من تلك العناصر طابع المنفعة أو المصلحة العامة وبالتالي تتكفل

الدول بها وتستفيد من دعمها ، كما نص على إنشاء هيئات عمومية تتولى كل حسب اختصاصها مهمة تطوير وترقية وتنمية الأنشطة السياحية.

عبر القانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة والذي يعتبر القانون التوجيهي للتنمية السياحية و الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر عن الخطوط التوجيهية الكبرى أو الأساسية للسياسة السياحية في الجزائر ، على أن يتم وضع الخطط والبرامج التفصيلية على ضوء هذا التوجه العام الذي حدده القانون التوجيهي .

ولمواكبة هذه السياسة كان من الضروري أن يتم إصدار قوانين وتنظيمات جديدة وتعديل الموجود منها لتتلاءم مع أحكام السياسة السياحية الجديدة، وتعمل الهيئات والمؤسسات التابعة للقطاع السياحي على تنفيذ ومتابعة هذه الإستراتيجية الجديدة لتنمية الأنشطة السياحية كل حسب اختصاصه.

المحور الرابع: آليات تنفيذ السياسة الوطنية للتنمية السياحية

أولاً: إستراتيجية التنمية السياحية أفاق 2010 و 2013

اعتمدت الجزائر بداية سنة 2000 إستراتيجية جديدة لتطوير قطاع السياحة لأفاق 2010 ، خلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2001 تحت عنوان: «مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق 2010»، وبعد مرور سنتين على تنفيذ المخطط خضع لإعادة التقييم وأدخلت عليه بعض التعديلات الضرورية لمسايرة التطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، ليظهر مشروع جديد سمي «تصور تطوير السياحة في الجزائر أفاق 2013»، هذا التعديل جاء لـ:

❖ تحديد الاختيارات المستقبلية من أجل تهيئة عقلاي للإمكانيات التي تزخر بها البلاد وتفعيلها لتصبح الجزائر مقصدا سياحيا

❖ تحديد الأهداف النوعية والكيفية المنتظرة في أفاق 2013.

❖ تحديد التدابير والأدوات المعتمدة لتنفيذ البرامج المسطرة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية مستقبلية.

❖ تقييم الموارد اللازمة لتنفيذها.

هذا التصور الجديد يستمد محتواه من المبادئ والاختيارات الأساسية التي جاء بها القانون 03/01 المتعلق بالتنمية السياحية ، والقانون 03/02 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والقانون 03/03 المتعلق باستعمال الشواطئ لأغراض سياحية³⁵ ، وقد جاء هذا المخطط ليضع خطة لتحقيق الأهداف التي نص عليها القانون التوجيهي 03/01 وفي إطار المبادئ والحكام التي رسمها وبالموارد المالية التي وفرها برنامج الانعاش الاقتصادي والبرامج اللاحقة له.

1/ الأهداف الأساسية للمخطط

- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة
- تلبية حاجات المواطنين في مجال السياحة والاستجمام والترفيه
- التطوير المنسجم والمستدام والمتوازن للنشاطات السياحية
- تهيئة التراث السياحي الجزائري

لقد تضمن برنامج تطوير التنمية السياحية أفاق 2013 أهدافا كمية ونوعية من شأنها ترقية اقتصاد بديل للمحروقات كما يساهم في التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى.

أ/ الأهداف النوعية³⁶:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية
- تحسين نوعية الخدمات السياحية والارتقاء بها الى مستوى المنافسة العالمية
- تحسين صورة الجزائر السياحية
- تحسين أداء قطاع السياحة من خلال الشراكة في التسيير
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية
- المساهمة في التنمية المحلية
- المحافظة على البيئة والفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية
- تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية.

ب/ الأهداف الكمية³⁷:

لتحقيق الهداف النوعية السابقة لابد من توفير شروط النجاح والمتمثلة في الهياكل القاعدية الأساسية، لذلك يجب رفع العوائق والصعوبات التي يواجهها المتعاملون والمستثمرون في المجال السياحي لتحقيق القفزة المرجوة لإنعاش القطاع ، ويتم ذلك من خلال:

- تنمية الاستثمار السياحي ورفع طاقة الإيواء: إن الرغبة المسجلة للاستثمار في الأنشطة السياحية تبين الطابع الواعد لقطاع ذي قيمة مضافة كبيرة، وما يمكن أن يلعبه من دور محرك للاقتصاد الوطني، حيث يتوقع البرنامج ارتفاع وتيرة توسع القطاع على مرحلتين مختلفتين (2004-2008) و (2008-2013) حسب المشاريع المسجلة، وذلك بإنجاز طاقات إيواء تقدر بـ: 55000 سرير في المرحلة الأولى و 60000 سرير متوقعة .
- رفع التدفقات السياحية: بناء على نسبة النمو لسنة 2003 لتدفق السياح والمقدرة بنسبة 10 بالمائة ، فإنه يتوقع وصول عدد السياح في سنة 2007 إلى حوالي 1.6 مليون سائح ، اما سنة 2013 وبنسبة نمو تقدر متصاعدة فتقدر بأكثر من 03 مليون سائح.
- مناصب الشغل: على أساس التقديرات يتوقع أن تصل عدد مناصب الشغل الجديدة أفاق 2013 إلى 57500 منصب شغل مباشر و 172500 منصب شغل غير مباشر³⁸ .

2/ آليات ومتطلبات دعم النشاط السياحي في الجزائر أفاق 2013:

تقرر مواصلة الأعمال المنجزة خلال 2002 و 2003 والمتمثلة في :
- استحداث نصوص قوانين متعلقة بالتنمية المستدامة للسياحة والعقار السياحي واستعمال واستغلال الشواطئ لأغراض

سياحية .

- إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالتنمية والدراسات السياحية.

- الشروع في دراسات الهيئة لـ 19 منطقة توسع سياحي.

- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار السياحي.

ومن أجل دعم الإستراتيجية القطاعية وتحقيق الأهداف المتمثلة في الاستغلال الأمثل للطاقت السياحية وإحداث توافق مع محطات التنمية ، تم اعتماد جملة من الآليات والإجراءات قصد تذليل العقبات التي تقف أمام تنمية القطاع السياحي وترويج المنتج السياحي ، كما وضع أدوات تنفيذية لضمان أحسن تأطير وتنظيم للقطاع وتنميته وتتمثل في :

1/ دعم مختلف الاستثمارات السياحية: ويشمل هذا الدعم الجوانب التالية:

1-1/ الهيئة والتحكم في العقار السياحي:

إن التدابير الموصى بها في هذا المجال هي إعداد مخطط توجيهي للهيئة السياحية ، والذي يشكل الأساس في تنفيذ الإستراتيجية القطاعية عن طريق (أنظر لحسين عبد القادر ص 193):

- الشروع في دراسة لتحديد والتصريح وإعادة التشكيل لمناطق التوسع السياحي.
 - مواصلة دراسات الهيئة لمائة منطقة توسع سياحي وموقع سياحي.
 - التنازل عن طريق التراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة من القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية وذلك بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين.
 - إنجاز أشغال الهيئة القاعدية لسبعين منطقة توسع سياحي .
 - تدعيم الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بالوسائل المادية والبشرية والمالية التي تمكنها من القيام بالمهام الموكلة لها.
 - تخصيص موارد مالية لفائدة صندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي يقدر بـ: 640 مليون دينار جزائري سنويا.
- 1-2/ تأطير وتمويل المشاريع السياحية: ويتعلق الأمر هنا بتكيف طريقة التمويل وفقا لخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي وعليه لابد من:

- ابتكار منتجات مالية ذات خصوصية مثل القروض الفندقية ، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية.

- دعم تمويل المشاريع السياحية و تحفيز الاستثمار عن طريق تخفيض نسبة الفائدة على هذه القروض الموجهة للاستثمار السياحي.

2- دعم التدريب والتكوين: بإعتبار العنصر البشري عنصر مهم في النشاط السياحي فقد تقرر برمجة العمليات التالية:

- إعادة النظر في البرامج التكوينية خلال السنة 2004/2005 وذلك بغية تكيفها مع التطورات والتقنيات الحديثة ، بإقتناء دعومات بيداغوجية عصرية وإعادة تأهيل سلك الأساتذة.
- تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد توفيق مهين متخصصين .

- فتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعات.
- مواصلة ادماج مهن السياحة في نظام التكوين المهني والتربية الوطنية.
- غعداد برامج للتبادل وتحسين المستوى مع المعاهد الدولية المتخصصة في السياحة.
- 3- دعم النوعية : تردي الخدمات السياحية في الجزائر يعد من أكبر نقاط الضعف للقطاع السياحي ، ولمعالجة هذا الجانب تبني لبرنامج عدة آليات لتحسين النوعية تتمثل في:
 - مواصلة عملية تنظيم ومراقبة النشاطات والمهن السياحية.
 - توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية والمعتمدة في العالم والمعمول بها في ميدان السياحة المستدامة.
 - فتح مكاتب دائمة على مستوى الموانئ والمطارات ومراكز الحدود والفنادق المصنفة والشوارع الرئيسية للمدن السياحية وذلك طيلة أيام الاسبوع.
 - فتح خطوط جوية مباشرة باتجاه الأقطاب السياحية والمدن السياحية خاصة تلك المتواجدة بالجنوب.
- 4- دعم الترويج السياحي:
 نظرا لأهمية هذه الوظيفة الاستراتيجية لابد أن تسخر لها كل المجهودات وكل الوسائل وعلى جميع مستويات الإنتاج السياحي وذلك بـ:
 - إعادة تنظيم وتقوية أداء الترويج السياحي من خلال تدعيم الديوان الوطني للسياحة ONT بما يسمح له بالقيام بالمهام الموكلة له.
 - إعداد مخططات متعددة للاتصال المؤسستي .
 - إعداد دراسات الأسواق.
 - إشراك الحركة الجمعوية والمنظمات المهنية في الترويج السياحي
 - تكثيف مشاركة القطاع في المعارض المتخصصة وتدعيم التظاهرات الترويجية المقامة في الداخل.
- ثانيا/ إستراتيجية التنمية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتنمية السياحية أفاق 2025³⁹:
 جاء هذا المخطط ليضع استراتيجية جديدة لتطوير وتنمية السياحة في الجزائر وفق المبادئ التي قررها القانون 01/20 المتعلق بالتهيئة الاقليم والقانون 03/01 المتعلق بالتنمية السياحية وبعد تقييم نتائج مخطط التنمية السياحية أفاق 2013 .
 ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق (SDAT) 2025 الذي تم إعداده سنة 2007، أهم أدوات السياسة السياحية بل يمثل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وهو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT لأفاق 2025 ...
 كما يمثل الوثيقة التي تعلن من خلالها الدولة عن مشروعها السياحي لأفاق 2025 لجميع الفاعلين، وهو الأداة التي تترجم إرادة الدولة في تهيئة القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة وتحقيق القفزة المرجوة و

جعل السياحة أولوية وطنية للدولة ، كما يعلن عن دعمها لكل التدابير الرامية إلى تسهيل وتشجيع استثمار الخواص في المجال السياحي.

1/ مفهوم جديد لسياسة التنمية السياحية الوطنية:

يشكل المخطط التوجيهي للهيئة السياحية الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر ، حيث تعلن الدولة من خلاله عن: - نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير 2009 والمتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة. .

- تحديد وسائل تطبيقه وظروف التنفيذ

وهو جزء من المخطط الوطني لهيئة الإقليم الذي تسعى الدولة من خلاله إلى ضمان التوازن الثلاثي العدالة الاجتماعية و الفعالية الاقتصادية والدعم الايكولوجي في إطار التنمية المستدامة، حيث يهدف مخطط الهيئة الإقليمي إلى تنمية مستدامة للإقليم من خلال الأهداف التوجيهية التالية:

- ضمان إقليم مستدام
- خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي
- ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم
- تحقيق العدالة الاجتماعية
- ضمان حكم إقليمي راشد

إذا فإن المخطط ت ت س 2025 هو الوثيقة التي تعلن بها الدولة عن مشروعها السياحي الإقليمي لأفاق 2025 ، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة قصد الارتقاء بها لدرجة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية، ومن هذا المنطلق تقدم الدولة من خلال المخطط التوجيهي التوجيهات الإستراتيجية للهيئة السياحية.

وتهدف الاستراتيجية السياحية الجديدة لتحقيق ثلاثة أهداف كبرى:

- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
- توسيع الآثار المترتبة عن السياسة إلى جميع القطاعات الأخرى: الفلاحة ، الصناعات التقليدية، النقل ، الخدمات، الصناعة، التشغيل.

- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح: سواء على الصعيدين الوطني أو الدولي.

من خلال هذه السياسة السياحية يتبين أن السياحة أصبحت أولوية وطنية للدولة ولم تعد خيارا بل ضرورة نظرا لأنها تشكل محركا للتنمية .

وقد تبنت الدولة مفهوم جديد للسياسة السياحية الوطنية عبرت عنه من خلال المخطط التوجيهي ت ت س 2025 حيث تبنت إستراتيجية جديدة تعتمد على:

- معاينة نقاط القوة والضعف الحالية في النشاط السياحي⁴⁰.
- التمويع الجديد للسياحة الجزائرية من خلال الاستفادة من المؤهلات التي تملكها ، ومقارنتها بتطلعات وتوجهات السوق العالمية .
- بناء مؤهلات جديدة قصد التمويع الجديد.
- إشراك وإقناع الشركاء في العملية وهم : السواح، الموجهون، المستثمرين، أصحاب المنشآت السياحية أو المتعاملين السياحيين، المواطن⁴¹.
- استهداف خمسة فروع معينة من السياحة لترقيتها وتمثل في :
 - ✓ السياحة الساحلية سياحة الاستجمام
 - ✓ السياحة الصحراوية وسياحة التجوال
 - ✓ سياحة المدن والأعمال وحول المدن الكبرى
 - ✓ ترقية السياحة الصحية والعلاجية
 - ✓ إطلاق السياحة الثقافية والسياحة الدينية
 - ✓ التوجه للسياحة المميزة لتثمين النشاطات ذات القيمة المضافة العالية مثل الغولف والتخليق والنشاطات المائية.
- 2/ الحركات الخمس التي تبنتها السياسة الوطنية الجديد :
 - وتعتبر الطريق أو المسار للإنعاش السريع والمستدام للسياحة الوطنية وتمثل في :
 - 1- تقويم وجهة الجزائر لزيادة الاجتذاب والتنافسية
 - 2- تطوير الأقطاب والقرى السياحية المميزة
 - 3- نشر مخطط النوعية السياحية لتطوير نوعية العرض السياحي الجزائري
 - 4- ترقية التواصلية والتناسق في العمل عن طريق إقامة شراكة عمومية – خاصة
 - 5- تحديد وتنفيذ مخطط عملياتي للتمويل
- جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ليضع مفهوما جديدا للتنمية السياحية يقوم على الامتياز والأصالة والاستدامة من خلال إعادة تشكيل مقصد الجزائر كوجهة منافسة ضمن الفضاء الأورو متوسطي، ويتمحور هذا المفهوم الجديد حول أقطاب الامتياز السياحية ويركز على تطوير السياحة الساحلية والبحرية، سياحة المدن والأعمال، السياحة الصحراوية وسياحة التجوال، سياحة العلاج والرعاية الصحية والترفيه، السياحة الثقافية والدينية، والأشكال الأخرى للسياحة (الرياضية والاسترخاء ، الترفيه ، والسياحة الإيكولوجية أو سياحة المنتجعات).
- كما يعتمد هذا المفهوم الجديد على تلاقي الاعتبارات التالية:
- منطق الشعب: الرموز السياحية للهوية الجزائرية
- منطق العقار: جاهزية عقارية على مستوى مناطق التوسع والقطع الأرضية المخصصة للسياحة

- منطق إقليمي: توزيع فضائي متوازن عبر كافة أرجاء الإقليم الوطني.

الخاتمة:

إن امتلاك الدولة لمقومات طبيعية وثقافية عظيمة لا يكفي وحده للنهوض بالقطاع السياحي ، بل لابد من وجود إستراتيجية علمية وعملية للتنمية السياحية عن طريق تلاقي جهود كل من القطاع العام والخاص المحلي والأجنبي. إن تنمية الاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري أخرى تقوم على ركيزتين أساسيتين لنجاحها، وتمثلان في الضمانات والحوافز، مع توافر بنية تحتية ملائمة، وانتشاروعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع.

رغم أن الجزائر قد سارعت مطلع الألفية الجديدة إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، والتي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية والنوعية جاءت ضمن تصور تطوير السياحة المستدامة للعشرية منها: رفع الإيواء، زيادة حجم الاستثمارات السياحية، زيادة التدفقات والإيرادات السياحية بالعملية الصعبة، تلبية حاجات المواطنين وتحسين نوعية الخدمات؛ هذه الأهداف تحتاج بطبيعة الحال إلى جملة من الوسائل والمتطلبات منها: تداير تخصص دعم الاستثمار السياحي، دعم التكوين، دعم النوعية دعم ترويج المنتج السياحي، مع ضرورة وجود مخطط توجيهي للهيئة السياحية يتماشى والأهداف المرجو تحقيقها، وفي هذا المجال، كما بادرت الجزائر إلى انجاز برامج هذا المخطط بداية من سنة 2008، سعيًا منها لتحقيق أهداف المخطط . إلا أن القفزة النوعية لم تتحقق إلى حد الآن وذلك لأسباب عدة ، من أهمها تخوف المستثمرين والعراقيل التي يواجهونها من جهة والبيروقراطية الإدارية وتذبذب السياسات المتبعة من جهة أخرى، فالمتتبع يلاحظ عدم جدية الدولة في تطبيق هذه السياسات وكذلك عدم وجود رؤية واضحة لديها خاصة في مجال الهيئة السياحية والإعلام والترقية السياحية.

ومن خلال هذه الدراسة خلصنا لبعض التوصيات والملاحظات نجملها فيما يلي:

1/ ضرورة التركيز على تنمية السياحة وتطويرها، لامتداد آثار الطلب السياحي المتشابك والمركب على العديد من السلع والخدمات إلى كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسة منها والفرعية والتي تشارك في تصنيع المنتج السياحي وهذه مسؤولية الدولة من حيث توفير البنى التحتية الأساسية والقطاع الخاص من حيث توفير هياكل الإيواء والخدمات المرافقة.

2/ تركيز جهود التنمية السياحية على مناطق معينة تكون الانطلاقة الحقيقية لتطوير القطاع السياحي ، بالشراكة مع القطاع الخاص المتخصص في القطاع السياحي ، ومن ثم تنتشر التجربة إلى باقي المناطق في الوطن.

3/ تنمية التعاون بين شركات السياحة المحلية مع الشركات السياحية الدولية من أجل تنمية السياحة ومواكبة التطور الحاصل، والارتقاء بمستوى أفضل من الخدمات والتسهيلات المقدمة إلى السواح.

4/ ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية لأنها من أهم عناصر المنتج السياحي.

الهوامش:

1 د. عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني ود. أباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، دراسة مقدمة لمركز المعلومات والأبحاث

- السياحية، الهيئة العامة للساحة والآثار، السعودية، 2008، ص 10.
- 2 ج ر عدد 11 لسنة 2003. ص 06.
- 3 عامر عيساوي، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة - حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010، ص 51.
- 4 حدة متلف، مقال بعنوان « مناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية بين متطلبات التطبيق و صعوبات التحقيق (تيمقاد موري نموذجاً)»، ، ص 03.
- 5 د عيس يسرى، السلوك الاستهلاكي للنتائج في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية ، دار البيطاش للنشر والتوزيع. ، مصر 2002. ص 23.
- 6 د نشوى فؤاد، التنمية السياحية..دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الاسكندرية. الطبعة الاولى. 2008 ص 6.
- 7 جلييلة حسن حسنين ، التنمية السياحية ، الدار الجامعية، مصر ، 2006، ص 20.
- 8 د نشوى فؤاد، المرجع السابق ص 09.
- 9 د/محمد فريد، وآخرون، التخطيط والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان – الأردن، 2015، ص 14.
- 10 GENEVIEVE FERONE ET AU .TRES ce que développement durable veut dire .Editions d 'organization Paris .2005 . p5
- 11 د. سامية لحول، ابحاث المؤتمر الدولي /تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة. ص 7
- 12 نفس المرجع.نقلا عن:
- w.HNEUMAN.L ART de la gestion.1969. p04
- 13 نفس المرجع.
- 14 د نشوى فؤاد. التنمية السياحية..دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الاسكندرية. الطبعة الاولى. 2008 ص 6
- 15 هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006، ص 144.
- 16 نفس المرجع، ص 144.
- 17 بدأ الاهتمام بالتراث التاريخي المعماري منذ القدم، إذ ظهر أول قانون يحمي الآثار سنة 1634م باليونان، كما ظهر قانون دولي لتصنيف المواقع والنصب التذكارية سنة 1913، مع نشر قوانين لحماية ووقاية العقارات والبنائيات القديمة، حيث صنف 12125 بناية قديمة تذكارية منذ سنة 1980، وعملية ترميم وتحديد الإرث التاريخي والثقافي تندرج ضمن سياسة تقوم بتسطيرها الدولة أو الإدارة المسؤولة في الميدان السياحي، وتتولى منظمة اليونسكو دعم وتمويل الدول من أجل تطبيق عمليات ترميم وحفظ الإرث الثقافي والتاريخي.
- 18 بوزاهر نسرين، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006، ص 130.
- 19 نفس المرجع، ص 105.
- 20 Ahmed tessa. Economie touristique et aménagement territoire Opu 1993. P13.
- 21 هدير عبد القادر، مرجع سابق، ص 152.

22 Ministère de planification et de l'aménagement du territoire ,Rapport général du planquinquennal.1984 -1980

23/ Ahmed tessa .Economie touristique et aminagement territoire Opu .1993 P11.

24/ القانون 03/01 المؤرخ في 17/02/2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، ج ر عدد 11 المؤرخة في 19/02/2003.

25/ المادة 02 من القانون 03/01 السالف الذكر

26/ المادة 19 من القانون 03/01 السالف الذكر.

27/ أنظر المادة 18فقرة 01 من القانون رقم 03/01

28/ أنظر المادة 18فقرة 02 من القانون رقم 03/01

29/ المادة 17 من القانون السابق

30/ المادة 12و13 ومن القانون السابق

31/ المادة 20 من القانون السابق.

32/ المادة 14 و15 من القانون السابق

33/ انظر المادة 22 وما بعدها من القانون السابق.

34/ انظر المادة 24 وما بعدها من القانون السابق

35/ عبد القادر لحسين مقال « إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 20/2013 ، ص 190.

36/ وزارة السياحة الجزائرية ، تصور تطوير السياحة لل عشرية (2004-2013)، ص 16.

37/ وزارة السياحة الجزائرية ، تصور تطوير السياحة لل عشرية (2004-2013)، ص 17.

38/ حيث تقدر المنظمة العالمية للسياحة مناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة بأنه مقابل إنجاز كل سريرين يتم إحداث منصب شغل دائم و ثلاث مناصب شغل غير دائمة في النشاطات المرتبطة بالسياحة.

39/ أنظر : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م ت ت س 2025)، الكتاب 01/02، وزارة تهيئة الاقليم .البيئة و السياحة.

40/ وتتمثل هذه العناصر في :- المستوى الرديء للنشاط السياحي – ضعف شهرة الجزائر كوجهة سياحية – نق في المواقع الهيكلية التي تجذب السياح – مراعاة المنافسة على المستوى الاقليمي والجهوي – التوفيق بين السياحة الوطنية و الدولية. أنظر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م ت ت س 2025)، الكتاب 02، وزارة تهيئة الاقليم .البيئة و السياحة، ص 07.

41/ السواح بصفتهم مستهلكين، والموجهون هم وكالات السياحة والسفر و النافلين والمرشدين والصحفيين والوسطاء ، أما المستثمرون فلهم دور مهم في ترقية النشاط السياحي وإقناعهم شئ مهم و ضروري، والمواطن يعد شريك أساسي في استراتيجيية التنمية السياحية من خلال نشر الثقافة السياحية واحترام التقاليد المحلية.